تدعم ضمناً مرشحين ينتمون إليها

الغموض يحيط بموقف القوى العراقية «المقاطعة» للانتخابات

انتخابات سابقة في العراق

يبدو الغموض سيد الموقف بالنسبة للقوى السياسية التي أعلنت مقاطعتها انتخابات 10 أكتوبر المقبل، سواء تلك القوى التقليدية، مثل الحزب الشيوعي العراقي وائتلاف رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، وتلك التي انبثقت عن «حراك تشرين» 2019. ذلك أن معظم تلك القوى، ورغم إعلانها المسبق المقاطعة، باتت صور مرشحيها تنتشر بكثافة في الشوارع والأحياء وتأخذ حيزاً كبيراً ضمن حملات الترويج والدعاية الانتخابية.

ولعل المرشحة سارة علاوي، ابنة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، من بين أشهر نماذج «الغموض» التي تمارسها قوى المقاطعة المعلنة؛ إذ تدشن حملة ترويج واسعة في دائرتها الانتخابية في جانب الكرخ ببغداد... فضلاً عن مرشحين آخرين لهذا الائتلاف في بقية بغداد وبقية المحافظات. والأمر ذاته ينطبق على الحزب الشيوعي العراقي الذي أعلن في بيان رسمي نهاية يوليو الماضي مقاطعته الانتخابات، غير أن الحملات الدعائية تكشف عن مشاركة عدد غير قليل من الأعضاء والمقربين منه في الانتخابات.

وتتصدر حركتا «امتداد» و«نازل آخذ حقي» المنبثقتان عن حراك تشرين، الحركات التي أعلنت مشاركتها بشكل واضح في الانتخابات، إلا إن قوى أخرى، مثل «البيت الوطني» و«اتحاد العمل والحقوق» المنبثقتين أيضاً عن الحراك الاحتجاجي، أعلنت رسمياً عدم مشاركتهما في الانتخابات، لكن الناشط موسى رحمة الله لا يستبعد دعمها بعض «الشخصيات الاجتماعية المعروفة غير المرتبطة بجماعات الإسلام السياسي».

ويقول رحمة الله لـ«الشرق الأوسط» حول موقف جماعات الحراك غير المشاركة: «ثمة ما يشبه التمرد داخل أوساط تلك القوى، ذلك أن بعض كوادرها التنظيمية ترغب في دعم مرشحين شباب وشخصيات اجتماعية (محترمة) ولم تشترك في الانتخابات سابقاً أو كانت جزءاً من قوى الإسلام السياسي».

ويؤكد رحمة الله أن «غالبية القوى المقاطعة للانتخابات تدعم مرشحين لها بحسب المناطق، وعدم إعلانهم الصريح المشاركة ربما ينطلق من اعتبارات خاصة تتعلق بالظروف والأوضاع التي يعملون فيها».

ويرى آخرون أن إعلان المقاطعة ومن ثم دعم بعض المرشحين بالنسبة لبعض القوى ربما «يعود لخشية تلك القوى من عدم حصولها على النتائج المرجوة، وتالياً يمكنها التذرع أمام جمهورها بذريعة عدم المشاركة».

من جهتها، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ، ارتفاع عدد المخالفات الانتخابية منذ بدء دعاية المرشحين حتى الآن إلى أكثر من 160 مخالفة.

وقالت المتحدثة باسم المفوضية جمانة الغلاي، في تصريحات صحافية إن «تلك المخالفات رصدت من قبل المواطنين والمرشحين واللجان الرئيسية والفرعية في (المكتب الوطني) ومكاتب المحافظات الانتخابية، بإسناد كل من أمانة بغداد والدوائر البلدية في المحافظات لمتابعة تلك الحملات»، مشيرة إلى أن «بعض المرشحين أزالوا مخالفاتهم بعد تبليغهم بذلك».

وأشارت الغلاي إلى أن «المفوضية وأمانة بغداد والدوائر البلدية، منعت لصق أي إعلان انتخابي على الجدران بمادة الصمغ أو الغراء أو في الحدائق والجزرات الوسطية للشوارع بمادة الإسمنت، واستخدام جدران ومباني الدوائر الحكومية والمدارس والجامعات والحسينيات والأماكن المقدسة والجسور والأماكن التراثية والنصب والتماثيل، لنشر إعلانات الأحزاب والمرشحين».

وعن الآثار القانونية المترتبة على المخالفة الانتخابية، ذكرت الغلاي أنها «تتراوح بين الغرامة أو الحبس أو كليهما، وقد تصل إلى إلغاء المصادقة على الترشيح، وفي الآونة الأخيرة ألغت المفوضية مصادقة عدد من المرشحين بعد مخالفتهم شروط الحملات الانتخابية». بدورها؛ أعلنت اللجنة الأمنية العليا للانتخابات، ، عن توجيهات أمنية جديدة تتعلق بيوم الاقتراع.

وقال المتحدث باسم اللجنة، غالب العطية، لوكالة الأنباء الرسمية «واع»: «اللجنة الأمنية للانتخابات أصدرت توجيهات وأوامر إلى اللجان الفرعية في المحافظات كافة». وأضاف أنه «سيتم تحديد الحركة بين المحافظات وإغلاق جميع المطارات والمنافذ الحدودية من التاسع من (أكتوبر) إلى صباح الحادي عشر من الشهر نفسه».

واشنطن تفرض عقوبات ضد شبكة لـ«حزب الله» في الخليج

فرضت وزارتا الخارجية والخزانة الأميركيتان بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، وبالتنسيق مع الحكومة القطرية، عقوبات جديدة ضد شبكة مؤلفة من سبعة أشخاص وشركة عقارية تعمل في دول الخليج العربية لتمويل نشاطات «حزب الله» اللبناني وعملياته الخارجية، في خطوة أكد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أنها تهدف إلى منع الحزب التابع لإيران من إساءة استخدام النظام المالي الدولي «لدعم نشاطه الخبيث».

وقال بلينكن إن الولايات المتحدة وقطر «اتخذتا إجراءات منسقة ضد شبكة مالية رئيسية لـ(حزب الله) مقرها في الخليج»، موضحاً أن عقوبات فُرضت على كل من علي رضا حسن اللبناي وعلي رضا القصبي لاري وعبد المؤيد البناي بوصفهم «إرهابيين عالميين» بسبب «مساعدتهم المادية ورعايتهم أو تقديمهم دعماً مالياً أو مادياً أو تقنياً أو سلعاً أو خدمات لـ(حزب الله)». وكذلك جرى تصنيف كل من عبد الرحمن عبد النبي شمس ويحيى محمد العبد المحسن ومجدي فائز الأستاذ وسليمان البناي بسبب «مساعدتهم المادية أو رعايتهم» لعلي البناي. وفُرضت عقوبات على «شركة الدار العقارية» التي تتخذ من قطر مقراً لها «لكونها مملوكة أو مسيطَراً عليها أو موجهة من سليمان البناي بشكل مباشر أو غير مباشر». ورأى بلينكن أن هذا «يمثل أحد أهم الإجراءات المشتركة التي اتخذناها مع أحد الشركاء في مجلس التعاون الخليجي حتى الآن ويؤكد تعاوننا الثنائي المكثف في مكافحة تمويل الإرهاب».

وقال بلينكن: «يسعى (حزب الله) إلى إساءة استخدام النظام المالي الدولي من خلال الاستفادة من الشبكات العالمية للمموّلين والشركات الواجهة لدعم نشاطه الخبيث». وأضاف أنه «بالتزامن مع هذا الإجراء جمّدت حكومة البحرين حسابات مصرفية لثلاثة أفراد وأحالتهم إلى مكتب المدعي العام». ولاحظ أن «هناك اعترافاً دولياً متزايداً بالطبيعة الحقيقية لـ(حزب الله)، حيث اتخذت 14 دولة في أوروبا وأميركا الجنوبية والوسطى خطوات مهمة لتصنيف (حزب الله) أو تقييده أو حظره في السنوات العديدة الماضية»، داعياً الحكومات الأخرى إلى أن تحذو حذوها. وقالت مديرة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أندريا جاكي، إن «(حزب الله) يسعى إلى إساءة استخدام النظام المالي الدولي من خلال تطوير شبكات عالمية من المموّلين لملء خزائنه ودعم نشاطه الإرهابي»، مؤكدة «الطبيعة العابرة للحدود لشبكة (حزب الله) المالية هذه على أهمية تعاوننا المستمر مع الشركاء الدوليين، مثل الحكومة القطرية، لحماية الولايات المتحدة والأنظمة المالية الدولية من الانتهاكات الإرهابية».

أكثر من 100 قتيل باشتباكات مسلّحة في سجن غواياكيل الإكوادوري

ارتفعت حصيلة قتلى الاشتباكات الدموية بين عصابات متناحرة في سجن في الإكوادور إلى 116 مع إصابة قرابة 80 آخرين، كما أعلن الرئيس غييرمو لاسو، فيما حاصر الجنود المنشأة التي تعد من أكثر السجون اكتظاظاً والتي تعاني نقصاً في العاملين. اندلعت في مجمع السجون في غواياكيل مواجهات مسلّحة بين سجناء يعتقد أنهم مرتبطون بعصابات مكسيكية لتهريب المخدرات خصوصاً كارتيلَي سينالوا وخاليسكو نيو جينيريشن، بحسب ما نقلته وكالة الصحافة الفرنسية.

وأعلن لاسو عن الحصيلة الجديدة خلال مؤتمر صحافي عقده ، واصفاً المذبحة التي حصلت في السجن بأنها «حدث مؤسف».

وقام جنود ودبابة بحراسة المجمع فيما واجه شرطيون يمتطون خيولاً يقومون بدوريات في المحيط، أفراد عائلات قلقين على أحبائهم المحتجزين في الداخل.

وقالت امرأة رفضت ذكر اسمها: «نريد معلومات لأننا لا نعرف أي شيء عن عائلاتنا وأبنائنا. ابني هناك». وأعمال العنف التي وقعت هي الأحدث في سلسلة اشتباكات دامية في السجون أسفرت عن مقتل نحو 200 سجين في الإكوادور حتى الآن هذا العام».

وأعلنت مصلحة السجون في تغريدة على «تويتر» إنه تأكد مقتل «أكثر من 100 سجين وإصابة 52 آخرين». وقال مكتب المدعي العام في وقت سابق إن ستة على الأقل قطعت رؤوسهم، مضيفاً أن شرطيين أصيبا خلال عملية لاستعادة السيطرة على السجن.

سفير قطر في مصر: نعمل على تحقيق أقصى تقارب

قال سفير قطر لدى مصر سالم مبارك آل شافي إن «البلدين يعملان على تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب بعد استعادة العلاقات بينهما»، مشيراً، في تصريح له بمناسبة تسليم أوراق اعتماده سفيراً فوق العادة مفوضاً لدولة قطر في القاهرة، إلى أنه لمس «كل الترحيب والود والحفاوة من الجانب المصري».

وسلم آل شافي، قبل نحو أسبوعين، أوراق اعتماده إلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في أحدث خطوات التقارب بين البلدين، بموجب «بيان العلا»، الذي جرى توقيعه في السعودية، يناير الماضي، وأنهى خلاف السعودية والإمارات والبحرين ومصر مع قطر، الذي امتد لأكثر من 3 سنوات.

وأكد آل شافي، في تصريحات نشرها موقع الخارجية القطرية، إن «مصر دولة لها ثقلها ووزنها الاستراتيجي، ولا يمكن إغفال دورها المحوري في المنطقة».

وقال: «إنني هنا جزء من منظومة متكاملة تعمل على تحقيق أقصى قدر ممكن من التقارب في العلاقات الثنائية القطرية – المصرية وتقويتها». وأضاف: «لمست كل الترحيب والود والحفاوة من الجانب المصري عند مجيئي إلى مصر، ولمسته أثناء تشرفي بتقديم أوراق اعتمادي إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي، وخلال اجتماعي مع وزير الخارجية سامح شكري».

الجيش الأميركي يقر بـ«خسارة» الحرب في أفغانستان

أقرّ رئيس الأركان الأميركي الجنرال مارك ميلي أمام لجنة برلمانية بأنّ الولايات المتّحدة «خسرت» الحرب التي استمرّت 20 عاماً في أفغانستان، وذلك بعد شهر على انتهاء الانسحاب الأميركي من هذا البلد وما رافقه من تخبّط وفوضى.

وقال الجنرال ميلي خلال جلسة استماع في مجلس النواب: «من الواضح والظاهر لنا جميعاً أنّ الحرب في أفغانستان لم تنته بالشروط التي أردناها، مع وجود (طالبان) في السلطة في كابل»، بحسب ما نقلته وكالة الصحافة الفرنسية.

وإذ قال إنّ بلاده خاضت «حرباً خاسرة»، أضاف: «لقد كانت كذلك، بمعنى أنّنا أنجزنا مهمتنا الاستراتيجية لحماية أميركا من تنظيم القاعدة، ولكن من المؤكّد أنّ الوضع النهائي يختلف تماماً عمّا أردناه».

وأضاف: «عندما يحدث شيء من هذا القبيل، تكون هناك عوامل تفسيرية كثيرة»، مشيراً إلى أنّ هذا «الفشل الاستراتيجي» كان «نتيجة لسلسلة قرارات استراتيجية تعود إلى زمن بعيد».

واستشهد الجنرال ميلي خصوصاً بالفرص الضائعة لاعتقال زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن أو قتله بعد وقت قصير من بدء التدخّل في أفغانستان في 2001. وغزو العراق في 2003. وفشل واشنطن في منع باكستان من أن تصبح «ملاذاً» لـ«طالبان»، وسحب الجيش الأميركي في السنوات الأخيرة مستشاريه العسكريين من الوحدات الأفغانية.

ناشطون معارضون يتحدثون عن اتباع موسكو سياسة «الأرض المحروقة»

سورية: 5586 هجوماً و12 ألف قتيل وجريح خلال 6 سنوات من التدخل الروسي

المعارك في سورية

تكشف بيانات وإحصائيات لمنظمات حقوقية وإنسانية وناشطين سوريين عن آلاف القتلى المدنيين السوريين منذ التدخل الروسي في سوريا، بأسلحة روسية برية وجوية متطورة، وذلك مع بدء الذكرى السادسة للتدخل العسكري المباشر في سوريا.

وقال حميد قطيني، مسؤول التوثيق في منظمة الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء)، إن روسيا قتلت وجرحت أكثر من 12 ألف مدني في سوريا منذ 6 أعوام على تدخلها العسكري في سوريا، وتحديداً خلال الفترة الممتدة من 30 سبتمبر من عام 2015 حتى 29 سبتمبر الحالي، وإنه بلغ عدد الهجمات نحو 5586 هجوماً، أدت على مدى السنوات الست الماضية لمقتل 4018 مدنياً، بينهم أطفال ونساء، فيما تمكنت فرقها من إنقاذ 8272 مدنياً، بينهم مئات الأطفال الذين أصيبوا جراء القصف البري والغارات الروسية على مناطق متفرقة من سوريا.

وأضاف: «يوجد عدد كبير من الهجمات لم تتمكن فرق الدفاع المدني من الاستجابة لها، كما أنها لا تشمل الهجمات المشتركة بين النظام وروسيا»، منوهاً بأن «هذه الأرقام والإحصائيات تعبر عن المدنيين الذين استجابت لهم الفرق، وقامت بانتشال جثثهم، حيث إن هناك عدداً كبيراً من المصابين توفوا بعد إخلائهم من مناطق الاستهداف، وإسعافهم إلى النقاط والمراكز الطبية والمشافي، وهذه الأعداد ليس باستطاعة فرق الدفاع المدني توثيقها».

وأشار إلى أن فرق الدفاع المدني وثقت أكثر من 272 هجوماً من قبل القوات الروسية (برياً وجوياً) على المدن والبلدات السورية، بينها 184 هجوماً تسبب كل منها بوقوع مجزرة راح ضحيتها 2271 شخصاً على الأقل، بينهم 36 متطوعاً من الدفاع المدني، وجرح 136 آخرين، ومقتل أكثر من 176 عاملاً في الشأن الإنساني، منوهاً بأن الحصة الأكبر من هذه الهجمات حتى الآن كانت من نصيب محافظة إدلب (شمال غربي سوريا).

وكان «المرصد السوري لحقوق الإنسان» قد وثق، في 30 أغسطس الماضي، مقتل 20834 شخصاً منذ تدخل روسيا عسكرياً في 30 سبتمبر عام 2015، منهم 8667 مدنياً، بينهم 2099 طفلاً دون سن الثامنة عشرة، و1318 مواطنة فوق سن الثامنة عشرة، و5250 رجلاً وفتى، إضافة لـ5957 عنصراً من تنظيم داعش، و6210 مقاتلين من الفصائل المقاتلة والإسلامية وهيئة تحرير الشام والحزب الإسلامي التركستاني ومقاتلين من جنسيات عربية وأجنبية.

وأضاف أن روسيا استخدمت خلال ضرباتها الجوية مادة «الثراميت» التي تتألف من بودرة الألمنيوم وأكسيد الحديد، وتتسبب في حروق، كونها تواصل اشتعالها لنحو 180 ثانية، حيث إن هذه المادة توجد داخل القنابل التي استخدمتها الطائرات الروسية خلال الأسابيع الأخيرة في قصف الأراضي السورية.

لقاء بوتين، إردوغان لـ«حلول وسط» في الملفات الخلافية

عقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في منتجع سوتشي على البحر الأسود ، جلسة محادثات مطولة مع نظيره التركي رجب طيب إردوغان، في لقاء هو الأول بين الزعيمين منذ 18 شهراً، وجاء على خلفية تصعيد متبادل في الاتهامات والتحركات الميدانية حول إدلب.

وعكست أجواء اللقاء، وطريقة تنظيمه، درجة صعوبة المفاوضات، خصوصاً في ما يتعلق بالوضع حول إدلب، رغم أن مصادر روسية كانت استبقت اللقاء بالإشارة إلى توجه موسكو وأنقرة إلى تعزيز التفهامات السابقة ووضع آليات جديدة لزيادة التنسيق في الملفات الأكثر تعقيداً.

وكان لافتاً أن اللقاء الذي استمر لمدة 3 ساعات جرى خلف أبواب مغلقة، ولم يعقد الرئيسان في ختامه مؤتمراً صحافياً مشتركاً، خلافاً للبروتوكولات التي يتبعها الكرملين في زيارات مماثلة. كما أن الرئيسين لم يصدرا بياناً ختامياً أو وثائق تشير إلى التوصل إلى اتفاقات جديدة. لكن رغم ذلك؛ فإن الارتياح بدا واضحاً على الطرفين خلال وداع بوتين لإردوغان على بوابة «قصر الضيافة» الذي شهد اللقاء. ووصف الزعيم الروسي المحادثات مع نظيره التركي بأنها كانت «إيجابية ومفيدة للغاية».

أيضاً لفت الأنظار أن اللقاء عقد في الجزء الأعظم منه «وجهاً لوجه» بشكل ثنائي، وانضم وفدا البلدين إلى المحادثات في جزء منها؛ وفقاً لمعطيات الكرملين. علماً بأن إردوغان اصطحب معه إلى سوتشي هاكان فيدان؛ رئيس جهاز الاستخبارات الوطنية، بالإضافة إلى مساعديه في الديوان الرئاسي فخر الدين ألتون رئيس مكتب الاتصال في الإدارة الرئاسية التركية، وإبراهيم قالين السكرتير الصحافي للرئيس التركي.

وأشاد بوتين، في مستهل اللقاء، بمستوى العلاقات بين موسكو وأنقرة. وقال إنه حافظ مع نظيره التركي على «تواصل مستمر منذ اللقاء الأخير الذي جمعنا في مارس) 2020»، مشيراً إلى أن «علاقاتنا تتطور على نحو إيجابي، والقنوات المختصة تعمل دائماً معاً في جميع الاتجاهات».

وأقر بوتين بأن ملفات خلافية تطغى على هذه الزيارة، لكنه أعرب في المقابل عن ثقة بقدرة الطرفين على التوصل إلى تفاهمات مُرضية للجانبين. وخاطب نظيره التركي بالقول: «المحادثات بيننا تواجه صعوبات أحياناً، لكنها تفضي إلى نتائج نهائية إيجابية، وتعلمت مؤسساتنا المختصة إيجاد حلول وسط دائماً تصب في مصلحة كلا الجانبين».

وتطرق الرئيس الروسي في كلمته خصوصاً إلى التعاون بين موسكو وأنقرة في ملفات دولية ملحة، قائلاً: «نتعاون بشكل ناجح إلى حد كبير على الصعيد الدولي، وأقصد بذلك الوضع حول سوريا، واتصالاتنا الرامية إلى تنسيق المواقف بشأن ليبيا، كما يعمل بشكل نشط (المركز الروسي – التركي) الخاص بالرقابة على وقف إطلاق النار عند الحدود بين أذربيجان وأرمينيا».